

إفاضة العوائد

[17] في التنزيل إن كان نفس الظن والعلم، بمعنى أن الجاعل لاحظ الظن ونزله منزلة العلم في الآثار، فاللزام من هذا الجعل ترتيب آثار العلم على الظن، ولا يلزم منه ترتيب آثار الواقع على المظنون، وإن كان الملحوظ متعلقهما، بمعنى أن الجاعل لاحظ العلم والظن مرآة للمتعلق، فاللزام ترتيب آثار الواقع على متعلق الظن، ولا يجوز على هذا ترتيب آثار العلم على الظن. وعلى أي حال فلو تعلق الحكم بالخمير المعلومة مثلاً، فدليل حجية الأمانة - أو الاستصحاب المنزل للشك بمنزلة العلم - يتصدى لتنزيل أحد الجزئين للموضوع، لأن الجاعل لو أراد التنزيل في كليهما، لزم أن يجمع بين لحاظ العلم والظن في الأمانة، أو العلم والشك في الاستصحاب طريقاً وموضوعاً، وهو مستحيل. وحاصل الجواب أنه بعد ما فرضنا اعتبار العلم طريقاً بالمعنى الذي سبق، فادلة حجية الأمانة أو الاستصحاب - وإن لم تتعرض إلا لتنزيل المؤدى منزلة الواقع - تكفي في قيام كل منهما مقام العلم، لأحرار الموضوع المقيد بعضه بالتعبد وبعضه بالوجدان، كما عرفت (10). ثم إنه دام بقاءه تقصى عن هذا الإشكال بأنه بعد تنزيل المؤدى منزلة الواقع، فالواقع التعبدى معلوم، مثلاً لو ورد دليل على حرمة الخمر (10) صحة هذا الجواب - على تقدير كون معنى أخذ القطع موضوعاً بنحو الطريقة على ما ذكر - واضحة لا إشكال فيها. لكن قد يقال: بأن معنى القطع كذلك جزءاً للموضوع أو تمامه ليس أخذ جامع الطرق موضوعاً، بل لشخص القطع دخل لا يقوم شئ مقامه إلا بجعل على حده، وذلك لأن القطع جهتين وحيثيتين: - <